

تأثير السياسة المالية على الانتاج الصناعي في الجزائر – دراسة قياسية – للفترة 1980-2017

THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON INDUSTRIAL PRODUCTION IN ALGERIA –EMPIRICAL STUDY - 1980-2017

عبد القادر ساهد*

المركز الجامعي – مغنية (الجزائر)

sahed14@yahoo.fr

Received: 13/05/2020

أسماء حساين

المركز الجامعي – مغنية (الجزائر)

aya-noor88@outlook.fr

Accepted: 25/06/2020

Published: 30/06/2020

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تأثير السياسة المالية على القطاع الصناعي في الجزائر، حيث تطرقنا في الاطار النظري إلى إعطاء لمحة عامة عن النظريات المتعلقة بالدراسة والدراسات السابقة مع تحليل واقع السياسة المالية والقطاع الصناعي في الجزائر كخطوة ثانية، أما المحور الثالث فخصص إلى دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي ذات فترات ابطاء موزعة ARDL وخلصت النتائج إلى أن الانفاق العمومي له علاقة طردية مع انتاج القطاع الصناعي في المدى القصير لكن سرعان ما تختفي آثاره على المدى الطويل، أما بالنسبة للضرائب المباشرة وغير المباشرة فلمهم تأثير سلبي ومعنوي في المدى القصير لكن الضرائب غير مباشرة تصبح ليس لها قدرة تفسيرية في النموذج على المدى الطويل عكس الضرائب المباشرة التي يستمر تأثيرها، كما نجد كل من الدين العام، والعجز المالي والانفتاح التجاري يؤثرون سلبا على هذا القطاع أما متغير القروض فهو ذو دلالة إحصائية معنوية ويصب في صالح الإنتاج الصناعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالي؛ الصناعة؛ الجزائر؛ نماذج ARDL؛ مدى طويل.

تصنيف JEL: E62 C3 L16.

Abstract:

This study aim at analyzing the impact of fiscal policy on the industrial sector in Algeria. In this context, we discussed the theoretical framework for an overview of the theories of the study and previous studies and analysis of the reality of fiscal policy and the industrial sector in Algeria as a second step. The third axis was devoted to a standard study on the impact of fiscal policy on industrial production during the period 1980-2017 using the ARDL self-regression model. The results found that public spending has a positive impact on the industrial sector in the short run, but its effects will disappear in the long run. For direct and indirect taxes, they negative effect in model in the short term, but indirect taxes do not continue to affect in the long run. Public debt, fiscal deficits and trade openness have a negative impact on this sector, while credit are statistically significant and have a positive impact on industrial production in Algeria. Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: financial policy, industry, Algeria, ARDL MODELS, long run, short run

Jel Classification Codes: E62 C3 L16.

*المؤلف المرسل: عبد القادر ساهد، الإيميل المهني: sahed14@yahoo.fr

1. مقدمة:

يلعب التصنيع دور نشطا في التحول الاقتصادي لأي دولة، سواء كانت متطورة أو نامية، والجزائر باعتبارها دولة نامية لها إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الإقتصاد الجزائري ودعم قوته إلا أن إدارة هذه الموارد خارج قطاع المحروقات كان ضعيفا نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الإقتصاد وتخفيف التبعية للإيرادات النفطية، إذ تعتبر عملية التنمية الصناعية هدف منشود تسعى إلى بلوغه الحكومة الجزائرية، لذلك أولت اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لزيادة التنافسية الصناعية ومن ثم القيمة المضافة منها وبالتالي إرتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وللسياسة المالية دور على الإنتاج والقدرة على استغلال قطاع الصناعة فهي تقود السوق لقطاع التصنيع من خلال التلاعب الهادف بإيرادات الحكومة ونفقاتها فعندما تتبع الحكومة سياسة توسعية، فإنها تقلل الضرائب وتزيد الإنفاق والقدرة الشرائية للوحدات الاقتصادية التي بدورها توسع سوق المنتجات المصنعة وهذا بدوره يرسل إشارة إلى الشركات المصنعة لزيادة قدرتها الإنتاجية على اغتنام الفرصة لزيادة الطلب في السوق والعكس عند اتباع سياسة انكماشية.

كما توفر السياسة المالية الإطار القانوني والاجتماعي والاقتصادي اللازم لعملية مريحة، والجزائر قامت بالتوسع في استخدام السياسة المالية في إطار ماتسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد.

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة العديد من أدوات السياسة المالية والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام، هناك القليل من الاهتمام يعطى لأثر السياسة المالية على قطاع الصناعة في الجزائر تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية. وهنا يتم طرح الاشكالية التالية:

هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من التأثير على الإنتاج الصناعي في الجزائر؟

2. نظريات الدراسة:

استمرت الآراء المختلفة في الظهور حول كيفية تأثير السياسة المالية على نمو الاقتصاد من خلال قطاع التصنيع وقد تم إرجاع أصل هذه الخلافات إلى العرض النظري لثلاث مدارس فكرية، إذ تعتقد المدرسة الكلاسيكية أن الديون التي يصدرها الجمهور ليس لها أي تأثير على مدخرات القطاع الخاص، وهذا يعني أن العجز المالي الذي تم تمويله من خلال اقتطاع الديون من استثمارات القطاع الخاص خفض مستوى النمو الاقتصادي والتنمية، أبدت مدرسة الفكر الكينزية الضوء على وجود علاقة إيجابية بين تمويل العجز والاستثمار، وهذا يعني أن السياسة المالية هي أداة تستخدم للتغلب على التقلبات في الاقتصاد تحدث مدرسة الفكر الكلاسيكية الجديدة موقف المدرسة الفكرية الكينزية على أساس أن الطريقة التي يتم بها تمويل العجز المالي قادرة على التأثير على مستوى الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي (dr.ogiji, 2013, p. 40).

وقد نوقشت نظريات السياسة المالية وقطاع التصنيع في البلدان المتقدمة والنامية. هذه النظريات تشمل:

1.2. النظرية الإدارية للشركة:

تم تقديم نظرية إدارية للشركة بواسطة (Bumole 1967) كما ورد من طرف (Eze&Ogiji 2013) في بحثه بعنوان "سلوك العمل، القيمة والنمو". وتعتقد النظرية أنه لكي ينمو أي اقتصاد بشكل أسرع من خلال التصنيع، يحتاج البلد إلى زيادة الإنفاق العام من أجل تسهيل العمليات التنموية للاقتصاد. ويشدد على أن قرارات الشركة سواء في النمو أم لا تعتمد على مستوى السياسة المالية لأن الشركة تنمو من خلال الإنفاق الحكومي على التصنيع. وبعبارة أخرى، فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنتاجية صناعية.

2.2. نظرية المدخرين المنفقين:

نظرية المنفقين - المدخرين للسياسة المالية تم تقديمها بواسطة (Mankiw 2000) لديها ثلاثة اقتراحات تغطي الإيرادات والنفقات والديون الحكومية، ينص الاقتراح الأول على أن التغيرات الضريبية المؤقتة لها تأثيرات كبيرة في الطلب على السلع والخدمات، وهذا يعني أن التغيرات في معدل الضريبة المفروضة على دافعي الضرائب تقلل أو تزيد من دخلهم واستهلاكهم. بعبارة أخرى، تؤدي المعدلات الضريبية الأعلى إلى خفض الأجور التي يدفعها المنفقون إلى الداخل (الدخل)، في حين يؤدي معدل الضريبة الأقل أو عمليات استرداد الأموال إلى زيادة دخلهم، وهذا يعني ضمناً أن القوة الشرائية للمنفقين تتأثر بمعدل الضريبة المفروضة على دخلهم في أي نقطة زمنية معينة (Eze, 2013). أما الاقتراح الثاني يعتقد أن الإنفاق الحكومي يخرج رأس المال على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق، تشير النظرية إلى أن الاستهلاك الإضافي يقلل من الاستثمار، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج الهامشي لرأس المال، وكذلك يقلل من مستوى العمالة والإنتاج، كما أن الهامش الأعلى لأسعار الفائدة، يدفع المدخرين للدخار أكثر. إن الآثار المترتبة على هذا الاقتراح هو أن الاستهلاك الإضافي وهامش معدل الفائدة المرتفع يخفضان الاستثمار مما يقلل بدوره من مستوى الإنتاج والعمالة، وينص الاقتراح الثالث على أن الدين الحكومي يزيد من عدم المساواة، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى الديون يعني مستوى أعلى من الضرائب لدفع الفائدة على الديون. سوف تقع الضريبة على كل من المدخرين والمنفقين، ولكن الفائدة سيجنيها المدخرين ومن الآثار المترتبة على ذلك أن ارتفاع مستوى الديون يزيد من دخل واستهلاك المدخرين ويخفض الدخل والاستهلاك من المنفقين.

حسب (Barro 1991) يمكن للسياسة المالية أن يكون لها تأثير على المدى القصير وعلى المدى الطويل على الاقتصاد فعلى المدى القصير، يمكن للسياسة المالية أن تحرك الناتج من مستواه المحتمل من خلال التأثير على الطلب على السلع والخدمات. على المدى الطويل، يمكن أن تؤثر السياسة المالية على الإنتاج من خلال التأثير على كمية ونوعية قوة العمل أو عوامل المدخلات الأخرى أو من خلال التغيرات في إجمالي إنتاجية العامل (omran, 2017, p. 08)، إن السياسة المالية ليست مهمة في نظرية التكافؤ الريكاردي لأن العوامل الاقتصادية ستخفض استهلاكها الحالي بعد زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب. الأساس المنطقي هو أن وكلاء الاقتصاد يتوقعون زيادة معدل الضرائب في المستقبل من أجل تقليل العجز الناجم عن سياسة مالية توسعية. يمكن أن تقلل الآثار المزعجة للسياسة المالية على الاستثمار الخاص من فعالية السياسة المالية أيضاً. وأخيراً، فإن نظرية الانكماش المالي التوسعي تجادل بأن الزيادة في الإنفاق المالي الذي يقترن بزيادة عدم اليقين وانخفاض مصداقية الحكومة يمكن أن تقلل من الرغبة في الاستهلاك الحالي، مما يؤدي إلى ردود فعل سلبية على السياسة المالية التوسعية (hong, 2016, p. 82).

يمكن تحليل العلاقة بين الإنفاق العام ونمو القطاع الصناعي سواء في المدى القصير أو على المدى الطويل. وهذا يعني ببساطة أن الوقت عامل مهم في تحليل العلاقة بين عمل السياسة وتأثيرها على الإنتاجية الصناعية (Mankin, 1994) لذا، فإن التمييز بين تأثيرات الإنفاق العام على المدى القصير والبعيد يرتبط بصنع السياسات، يمكن للنفقات الحكومية أن تؤثر على ديناميكيات النمو الصناعي من خلال عواقبها على فعالية تخصيص الموارد وتراكم الموارد الإنتاجية، على سبيل المثال، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي على سلعة وسيطة عامة (مثل بناء الطرق أو الجسر أو تمويل التعليم) لها تأثير كبير على الإنتاجية الصناعية.

أولاً، السياسة المالية عن طريق الضرائب أو الاقتراض تسحب الموارد المالية من القطاع الخاص وثانياً، في الوقت الذي تصبح فيه هذه السلعة المتوسطة العامة متاحة بحرية وفعالة بشكل كامل، فإنها تؤثر على إنتاجية الصناعات والقوى العاملة التي تستخدم هذه السلع، كما أن البنية التحتية المتخلفة قد تشوه بنية الصناعة مما يجعلها أقل كفاءة. يمكن أن يتسبب عدم وجود شبكة طرق جيدة في إحداث عدم انتظام لعملية الإنتاج (Carbajo 1997)، في معظم الأوراق حول مسألة الاستثمار العام يعتبر النمو الصناعي جزءاً لا يتجزأ من النمو الاقتصادي، وينظر إليه على أنه ظاهرة طويلة الأجل، لذلك يركز التحليل على آثار النفقات الحكومية في التوازن على المدى الطويل متجنباً الآثار على المدى القصير. ومع ذلك، فإن التحقيق في الآثار على المدى القصير هو أيضاً مسألة مهمة، أولاً من المهم توضيح السبب في أن سياسة الإنفاق العام قصيرة الأجل غالباً ما يكون لها تأثير معاكس من السياسة المتوقعة على المدى الطويل. وثانياً، إن التمييز بين الفارق الزمني بين التأثيرات القصيرة الأجل والتأثيرات طويلة المدى يسمح للمرء بتقييم التباطؤ الخارجي المتأصل في سياسة الإنفاق العام، وفق (الإدوارد 2006) تنقسم تأثيرات الإنفاق العام إلى تأثير اقتصادي كلي وتأثير اقتصادي جزئي. ولتحليل آثار الاقتصاد الكلي للإنفاق العام على النمو الصناعي نتفحص خمس قنوات يمكن للاستثمار العام من خلالها التأثير على النمو الصناعي، وهي: تكميل رأس المال الخاص، والاستثمار في الاستثمارات الخاصة، وزيادة تكامل السوق، وزيادة الطلب الكلي، وزيادة الطلب الوطني والمدخرات الوطنية. تبدأ معظم المناقشات حول تأثير الإنفاق العام على النمو الصناعي بافتراض أن رؤوس الأموال العامة والخاصة مكتملة. وهذا مبرر على أساس أن رأس المال العام والخاص يتكونان من أشياء مختلفة تماماً، حيث يتكون رأس المال العام أساساً من السلع العامة (مثل الطرق وإمدادات الكهرباء) ورأس المال الخاص المؤلف من السلع الخاصة (مثل المباني والآلات) في هذه الحالة، يتم تحديد دالة الإنتاج الكلي للاقتصاد وبالتالي تؤدي الزيادة في مخزون رأس المال العام إلى زيادة الإنتاج الكلي. كما أنه يرفع إنتاجية جميع العوامل الأخرى للإنتاج، بما في ذلك العمالة. إذا كانت أسواق العمل تنافسية، وكان عرض العمل غير مرن، فإن زيادة إنتاجية العمالة تؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية، وعندما يكون رأس المال العام والخاص مكملين بهذه الطريقة، فإن زيادة الاستثمار العام ستزيد من معدل نمو البلد، على الأقل إلى حد معين (joseph, 2012, p. 207).

3. الدراسات السابقة:

(Adefeso, Hammed A, 2018)، بعنوان « Government Tax Policy and Performance of Listed Manufacturing Firms in Nigeria »، بحثت هذه الدراسة تأثير السياسة الضريبية الحكومية على أداء 54 شركة مدرجة تم اختيارها عشوائياً خلال فترة 1990-2002 باستخدام (GMM) وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين السياسة الضريبية للشركات وأداء الإنتاج لشركات التصنيع، قد يكون هذا مؤشراً على أن إيرادات الحكومة من ضريبة الشركات تم انفاقها بحكمة على الانفاق الحكومي الانتاجي .

(hong, sectoral impact of fiscal policy in malaysia, 2016)، بعنوان: "Sectoral Impact of Fiscal Policy in Malaysia"، للفترة 1991-2014 باستخدام نموذج var أشارت النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي يلعب دوراً في دفع عجلة الاقتصاد إلى الامام، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي أكثر فائدة مقارنة بتخفيض الإيرادات الحكومية (الضرائب).

(bakare-aremu, 2015)، بعنوان: "Effect of Fiscal and Monetary Policies on Industrial Sector Performance- Evidence from Nigeria"، خلال الفترة 1970-2009، باستخدام VECM باختصار يجب على الحكومة تشجيع الإنفاق والحفاظ عليه نحو تطوير قطاع التصنيع وتطوير مرافق البنية التحتية في البلاد في وقت واحد، ولتشجيع المستثمرين المحليين وكسب المزيد من المستثمرين الأجانب يجب أن تحافظ الحكومة أيضاً على نمطها الضريبي معتدل نظراً لكونه يؤثر على المستثمر ويشجع نمو الإنتاج .

قام بإجراء دراسة على الشركات الكندية للرد على الحجة القائلة بأن تخفيض معدل الضرائب على الشركات تمكن الشركات من الاستثمار في الآلات والتكنولوجيا والموظفين، وأن هذه الاستثمارات سوف تساعد على تحفيز نمو الإنتاجية، والنمو الاقتصادي طويل الأجل، والعمالة، وبناء ثروة ووجد أن انخفاض معدلات الضرائب لم يؤد إلى زيادة خلق فرص العمل لأن عدد

الوظائف التي تم إنشاؤها بشكل نسبي أقل من المعدل الاقتصادي ككل، ولكن كانت هناك علاقة إيجابية بين انخفاض معدلات الضرائب وأرباح الشركات.

قام كل من (Rina, O., Tony, I., and Lukytawati, A., 2010) بدراسة بعنوان « the impact of fiscal and monetary policy on industry and growth of economy in Indonesian » باستخدام نموذج (CGE). وقد تبين أن السياسة المالية والنقدية لها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد الكلي الإندونيسي من حيث التغير في إجمالي الناتج المحلي والاستثمار والاستهلاك ومعدل عائد رأس المال، هذه النتيجة لديها فجوة بحثية وهذا لأن CGE ليس نموذجا جيدا للارتباط.

4. هيكل وطبيعة الانتاج الصناعي في الجزائر:

توجد في الجزائر العديد من السمات الرئيسية للقطاع الصناعي الناجح، بما في ذلك احتياطي الطاقة الوفيرة والمواد الخام المعدنية والبنية التحتية المتطورة والقرب من أسواق التصدير الرئيسية. على الرغم من ذلك، فإن المساهمة الاقتصادية للصناعة صغيرة نسبيا إذ هي من النفط والغاز الطبيعي على الصناعة الجزائرية بطريقتين:

أولاً، القطاع الهيدروكربوني المنتمي لقطاع صناعة التعدين وإلى حد بعيد أكبر قطاع صناعي.

ثانياً، كانت الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة هي المصدر الرئيسي لرأس المال الاستثماري للصناعات الأخرى. (the International Trade, 2019)، وقد كانت بداية بروز صناعة التعدين في البلاد من عام 1970 واعتمدت الصناعة آنذاك على العديد من المعادن كالحديد، الفوسفات، الزئبق، الزنك، وعلى الرغم من ثروة البلاد من المواد الهيدروكربونية فإن البلاد تفتقر إلى طاقة انتاج البتروكيماويات والبلاستيكية الأساسية ولا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات هذه السلع وقد ساهم قطاع التعدين في توظيف أكثر من 28 ألف شخص، أما قطاع الأسمدة وعلى عكس البتروكيماويات فإن البلاد لديها بالفعل قطاع قوي من الأسمدة وتعتبر Fertilial واحدة من أكبر مصدري الأسمدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط إذ مثلت الأسمدة النيتروجينية والأسمدة اللامائية معا 43.3 % مناجم الي الصادرات غير الهيدروكربونية سنة 2016 ، أما قطاع الالكترونيات والسلع المنزلية فأكبر شركة خاصة فيه هي Cevital والتي أعلنت سنة 2016 عن خطط بناء مصنع للسلع الكهربية Brandt في سطيف الذي كان من المقرر افتتاحه سنة 2017 لكن في هذه السنة لم تكن هناك تقارير عن افتتاحه. أما قطاع الصناعات الزراعية الذي يأخذ شريحة كبيرة من القطاع الصناعي حيث يمثل 5.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني و 40 % من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في عام 2016 وبالتالي كان هذا القطاع ثالث أسرع معدل نمو في القطاع الصناعي بعد صناعة الخشب والورق والفلين، ومواد البناء ووفق الأرقام ONS بلغ نمو هذا القطاع ذروته عند 7 % في عام 2013 ، وتمتلك agri-business مستويات عالية من الصادرات والتي يهيمن عليها إلى حد كبير قصب السكر والبنجر والتيشكلت 13% من صادرات المواد غير الهيدروكربونية في عام 2016 هناك قطاع صناعي آخر هو انتاج الأدوية ففي اعقاب فرض قيود على استيراد البضائع التي يمكن انتاجها محليا سنة 2009 نما الناتج القومي بسرعة مما أدى إلى ارتفاع مستويات الاكتفاء الذاتي، فحسب وزارة الصحة تم انتاج 45 % من الادوية المستهلكة في البلاد محليا في عام 2015 مقارنة بـ 23 % في عام 2009 أكبر منتج محلي للأدوية هو صيدال الذي بلغ حجم مبيعاته 84.6 مليون يورو سنة 2016 ومع ذلك تعتقد بعض الجهات الفاعلة في الصناعة أن نمو الانتاج المحلي والاكتفاء الذاتي من المرجح ان يتراجع في السنوات القادمة وذلك لهيمنة المستحضرات الصيدلانية الكلاسيكية كما ان الجزائر لم تتقن بعد تقنيات الانتاج الجديدة في مجالات مهمة مثل علم الأورام التي تعتبر من أعلى الأدوية لذلك فالبلاد بحاجة إلى إعطاء الأولوية لتطوير التقنيات الصيدلانية (Oxford business group, 2017) ، وفي سياق تنويع الاقتصادي يعتبر قطاع النسيج أحد المجالات التي تعول عليه الحكومة. وقد سجل هذا النشاط الذي انهار في التسعينيات ديناميكية نسبية في السنوات الأخيرة بفضل توقيع عقود الشراكة، وفي عام 2017 تم التوقيع على مذكرة اتفاق بين المؤسسة

العمومية " تكسلاخ " والمجموعة التركية "بوينرساناي" اللتان دخلتا في مشروع مشترك لإنتاج خيط الصوف والمنتجات النسيجية الأخرى ويقع في ولاية أم البواقي (radio algerie, 2017) وبالتالي تواصل الحكومة الجزائرية زيادة دور الصناعة في الاقتصاد من خلال تشجيع التنوع لمعالجة عجز الموازنة الناتج عن انخفاض أسعار النفط والغاز، وفق الأرقام المكتب الوطني للإحصاء (ONS)، نمت الصناعة بنسبة 3.1٪ من حيث القيمة المضافة في عام 2018. كان القطاع الصناعي الأسرع نموًا في الربع الثاني من العام، من حيث القيمة السنوية، هو الخشب والورق والفلين (10.1٪)، يليه الماء والطاقة (8.2٪)، والصناعات الزراعية (3.7٪)، مع فرض أسعار النفط المنخفضة قيوداً على الإنفاق الرأسمالي الذي تقوده الدولة، تسعى الحكومة إلى جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص - المحلي والأجنبي - كجزء من جهود التنوع الاقتصادي العامة، وخفض فاتورة استيراد البلاد من خلال زيادة الإنتاج المحلي (the International Trade, 2019)، وعليه لا يمكننا أن ننكر أن النشاط الصناعي الثقيل يشهد نمواً سريعاً في الجزائر مع وجود خطط للتوسع على نطاق واسع في عدد من القطاعات، مثل الصلب ومواد البناء ويبدو أن الصناعات التحويلية بما في ذلك السلع الالكترونية مهيأة للنمو حيث تقوم الشركات الأجنبية والمحلية التي تحفزها قيود الاستيراد ببناء وحدات الانتاج في البلاد لكن في المقابل نجاح هذه الصناعات يعتمد لحد كبير على سرعة بناء النظم الايكولوجية الفعالة والمربحة والتحسين البنية التحتية اللوجستية (group, 2017, pp. 88-89).

5. استراتيجيات التصنيع المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017:

1.5. اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني 1980-1989:

عرفت الصناعة خلال هذه المرحلة تحولاً من الصناعات الثقيلة الى الخفيفة لتلبية متطلبات السكان إلا أن رداءة المنتج الوطني أدى إلى فشل هذا الهدف والتوجه نحو السوق غير الرسمية، أيضاً تم الإعتماد على الصناعات كثيفة العمل بدلا من الصناعات كثيفة رأس المال، وقد تم الإعتماد على التكنولوجيا البسيطة بسبب ضعف تكوين رأس المال البشري، الأمر الذي أدى إلى خفض الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي وتوجه القطاع الخاص نحو الاستثمار في القطاع الصناعي في ظل التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الخواص بداية من سنة 1980، أيضاً تم التخلي عن الصناعات الكبيرة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (سليم، 2016، الصفحات 97-107)، وبالرغم من تمكنها من تحقيق نتائج ايجابية من خلال انشاء حوالي 90755 مؤسسة الا ان هذه الاخيرة فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي اذ ان نسبة المؤسسات الصناعية التي تم انشاؤها من اجمالي هذه المؤسسات لا يتجاوز 06 % والتي اقتصر فقط على الصناعة الغذائية والزراعية (وردة، 2018، صفحة 146).

2.5. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1990-1999:

نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها البلاد سنة 1991 والتي شملت الجانب السياسي بصفة أولى غير أن فشل هذه الأخيرة زادت في تعقيد الوضع الإقتصادي وتوقيف مسار التنمية لذلك لجأت الحكومة إلى برنامج التصحيح الهيكلي 1995 من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في إطار إستراتيجية صناعية قائمة على الفعالية الإنتاجية وقابلية المؤسسات على المنافسة التامة إذ تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص، كما أن الدولة أصبحت تمتلك فقط 51 % أو أقل حسب الأهمية الإستراتيجية للشركة، وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفها القطاع الصناعي في أواخر 1991 تم تطبيق استراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز وإستغلالها ونقلها كما تم إعطاء أهمية كبيرة للإستثمار الأجنبي (مخضار، 2017، الصفحات 132-133). لكن بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن أثرها على أداء الصناعة الجزائرية لم تكن إيجابية نتيجة المناخ العام السائد خلال هذه الفترة مما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية إلى أقل من 50 % ونمو سالب للناتج الصناعي بـ 2.9 (سليم بوهيدل، 2016،

3.5. الاستراتيجيات المتبعة في القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017:

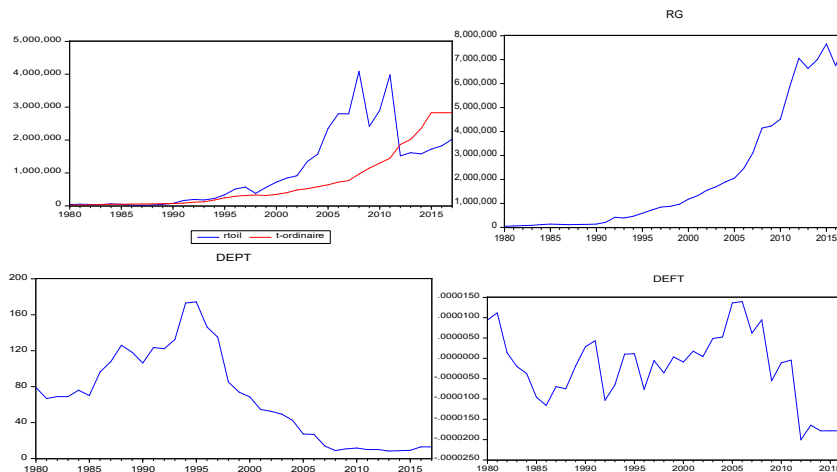
عرفت هذه الفترة استقرار أمني وتحسن الوضع الاقتصادي وقد تم التوجه نحو استراتيجية جديدة للصناعة تتمثل في الإعتماد على الشراكة بين القطاع الخاص والعام وكذا الشراكة مع الشركات الأجنبية بالإضافة إلى الإنفتاح على الصناعات المتطورة كصناعة السيارات والهواتف الذكية إلا أن هذه الأخيرة لا تزال صناعات تركيب فقط وليست صناعة إنتاج حقيقي (مخضار، 2017، صفحة 108) وقد إتخذت الحكومة عدة خطوات لتحفيز الإستثمار في القطاع الصناعي من بينها قانون المالية لسنة 2015 والذي ينص على إعفاءات لمدة 5 سنوات من الضرائب على أرباح الشركات وإيراداتها والأنشطة المهنية، ودعم 3 % في أسعار الفائدة على القروض المصرفية للشركات العاملة في مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية كالصلب والمعادن، القطاع الصيدلاني، الأعمال التجارية الزراعية وفي 2016 تم مراجعة قوانين تشجيع الاستثمار وشمل ذلك السماح للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر الإقتراض من الخارج وتسريع تخصيص تصاريح البناء للمستثمرين وفي سنة 2017 أعلنت الحكومة عن خطط لإنشاء 50 منطقة صناعية جديدة في جميع أنحاء البلاد والتي تعتبر إستمرار لخطط 2012 التي واجهت تأخير في تنفيذها، وبخصوص الشراكة الأجنبية – المحلية قام العديد من مصنعي السيارات الاجانب بإنشاء مشاريع مشتركة في البلاد لتجميع المركبات محليا إلا أن البعض يجادل بأن هذه الاستراتيجية لا تعمل بشكل جيد في الصناعات التي لا تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية قوية ولا يمكنها التنافس مع قواعد التصنيع الرئيسية كالصين، الهدف من استراتيجية التصنيع الجديدة هو الانتقال بمساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام إلى 10 %، وعليه أن الجزائر تمتلك قوة عاملة مدربة وأجور منخفضة إلى حد ما حسب المعايير الإقليمية والأوروبية وتكاليف منخفضة للطاقة بحيث يمكن أن تكون بمثابة قاعدة تصدير جذابة للمصنعين الأوروبيين إلا أن البنية التحتية والبيئة الغير الملائمة حالت دون ذلك لذلك يجب أن تعتمد النظرة المستقبلية على معالجة مثل هذه القضايا لما تسببه من عدم إنتظام لعملية الإنتاج فمثلا الطريق السريع عبر الصحراء يجب ترقيته إلى طريق سريع مناسب لدعم الصادرات إلى إفريقيا، كما أن إطلاق ميناء جديد في المياه في شرشال سوف يسهل أيضا الصادرات البحرية.

(Oxford business group ، 2017)

6. واقع السياسة المالية والإنتاج الصناعي في الجزائر:

الشكل 1: الضرائب الجبائية، النفقات العامة (RG) ورصيد الميزانية (DEFT)، الدين العام (DEPT) في الجزائر

2017-1980



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي ومخرجات10eviews

ارتفعت الإيرادات الجبائية ما بين 1992 إلى 2007 من 302.66 مليار دج إلى 3478.6 مليار دج، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجبائية البترولية في الهيكل الضريبي إذ أنها انتقلت من 64.03 % من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1992 إلى 77.96 % سنة

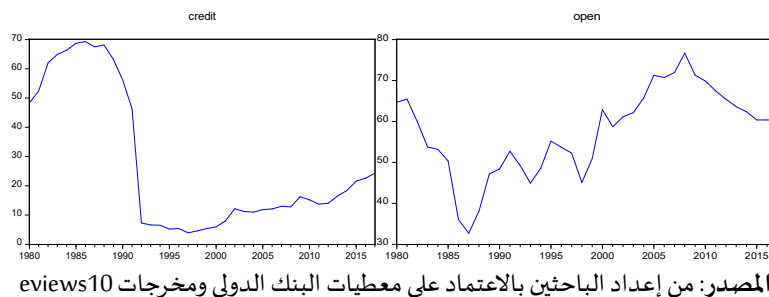
2007 في حين نلاحظ تراجع مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الضريبية حيث انتقلت من 35.97% سنة 1992 إلى 22.04% سنة 2007، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي باعتباره رهينة لعوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار لمحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، ومثل هذا الوضع يعكس الحاجة إلى تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي سنة 2009 انخفضت الإيرادات الضريبية بقوة بنسبة 29.18% نتيجة انخفاض الجباية البترولية لتعاود ارتفاعها من 2010 إلى 2012 وفي سنة 2017 بلغت الإيرادات 6182 مليار دج ورافقها ارتفاع الجباية العادية إلى 52.8% من إجمالي الإيرادات ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية (ناصر، 2009، صفحة 110).

كما عرف الانفاق الحكومي الجزائري تذبذبا خلال الفترة 1980-2017 حيث أخذ تزايد مستمر في معدلاته، حيث شهدت الجزائر بروز ملامح الإصلاح الاقتصادي بداية من الفترة (1980-1984) بمتوسط بلغ 32.62%، فترة الإصلاحات المستعجلة (1985-1989) والتي تعرضت فيها الجزائر لأزمة مالية حرجية نتيجة انخفاض أسعار البترول تسببت في نقص حاد للسيولة حيث بلغ الإنفاق 29.5% (بشير خميرة، 2016، صفحة 20) وابتداء من سنة 2001 اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بعد تلك التقييدية في سنوات التسعينات والسبب يرجع إلى تحسين مداخل البترول مع بداية الألفية واعتمدت ثلاث برامج إنفاقية هامة بغلاف إجمالي قدره 443 مليار دولار وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطي النمو (2010-2014) كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019) (القادر، 2017، صفحة 170).

أما فيما يخص رصيد الميزانية سجل أول عجز في الميزانية سنة 1983 إلى 1989 وذلك بسبب الإنخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وفي سنة 2000 سجل فائض في الرصيد الإجمالي للخرينة بمقدار 398.84 مليار دج وواصل لفائض إرتفاعه إلى غاية سنة 2005 حيث بلغ 896.59 مليار دج ليسجل الرصيد الإجمالي للخرينة في السنوات الأخيرة عجزا مستمرا من 2009 إلى 2017 وذلك لعدة أسباب منها صعوبة التحكم في عجز النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى واعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز والتي تعرف انخفاض مستمر وضعف حصيلة الجباية العادية نظرا لضعف كفاءة النظام الضريبي وثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة (الجزائري، جويلية 2018).

أما بالنسبة للدين العام فعرف إرتفاعا خلال الفترة 1980-1995 فمع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إنخفضت إيرادات الدولة مما أدى إلى زيادة الاقتراض ليبدأ بعد ذلك بالإنخفاض، إذ أن الجزائر تمكنت من خفض دينها العام إلى حدود أربع مليارات دولار أمريكي في الوقت الحالي بعدما كان في حدود 30 مليار دولار لسنة 1999، وفي 2005 تم وقف الاقتراض من الخارج نهائيا وتم البدء في السداد المسبق لديون الخارجية بعد إرتفاع إحتياطي البلاد من العملة الأجنبية والذي لغ في سنة 2009 نحو 150 مليار دولار أمريكي جراء إرتفاع عوائد النفط والغاز وقد سددت الجزائر ما يقارب 160 مليار دولار من ديونها الخارجية بين 1980-2005 وقامت الجزائر سنة 2007 بسداد مسبق لنحو 9.7 مليار دولار من ديونها لنادي باريس بعد توقيع اتفاق معه سنة 2006 كما وقعت مع روسيا سنة 2006 على اتفاق لإلغاء ديونها المستحقة لها والبالغة 7.4 مليار دولارو خلال سنتي 2015 و 2016 إنخفضت نسبة الدين العام الجزائري نحو 67% إلى 7% فقط (عدنان، 2016).

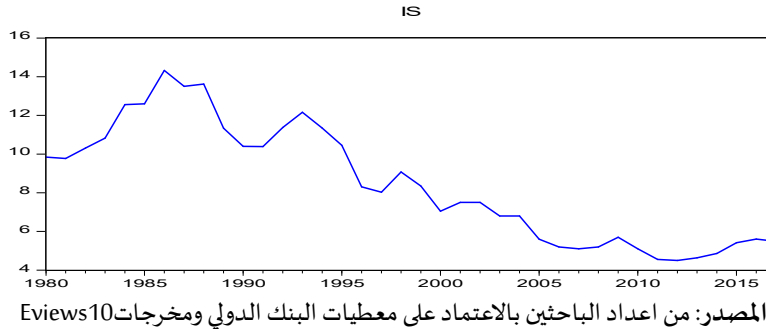
الشكل 2: الانفتاح التجاري (OPEN) والقروض المقدمة للقطاع الخاص (CREDIT) في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر كانت نسبته مرتفعة في بداية الثمانينات اذ وصلت الى مستوى اعلى من 50 % الا انه مع انخفاض اسعار النفط سنة 1986 انخفضت نسبته الى 25 % من الناتج المحلي الاجمالي وهذا دليل على أن درجة الانفتاح التجاري في الجزائر مرتبط ارتباطا كبيرا بالنفط، وفي سنة 1994 وصلت نسبة الانفتاح التجاري الى 40 % وهذا نتيجة زيادة نسبة الاستيراد، وفي سنة 1999 تحسنت الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط هذا اثر ايجابا على الانفتاح التجاري، وفي سنة 2003 قدر حجم الصادرات والواردات السلعية 38.1 مليار دولار نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بانفتاح قدر بـ 57 % ، وفي سنة 2009 بلغت نسبة الانفتاح التجاري ذروتها اذ بلغت نسبة التجارية الخارجية في هذه السنة 70 % ثم بدأ في الانخفاض مجددا ففي سنة 2014 نتيجة انخفاض اسعر النفط انخفضت نسبة التجارة الخارجية الى 64 (العزیز، 2016، صفحة 203) وعليه يجب الخروج من ديمومة اعتماد الانفتاح التجاري على أسعار النفط من خلال تنويع الانتاج وزيادة الصادرات خارج هذا القطاع .

في ما يخص القروض المقدمة للقطاع الخاص فقد شهدت فترة الثمانينات توالي الاصلاحات لإعادة تجديد مهام الجهاز المصرفي الجزائري تداركا للوضع الذي وصلت إليه البلاد خاصة بعد انخفاض اسعار النفط فشهدت سنة 1986 اصلاح متعلق بنظام القروض والبنوك وفي سنة 1988 تم منح نوع من الاستقلالية المالية والتسييرية للمؤسسات الاقتصادية الا ان نتائج هذه الاصلاحات لم تسمح لا للمؤسسة بتطوير انتاجيتها ولا للبنوك بالقيام بوظائف الوساطة ويمكن اعتبار نتائجه اظهرت بعد اصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 (طروش، 2017، صفحة 705) تميزت العلاقة بين البنوك العمومية والقطاع الخاص خلال فترة 1990-2017 بشحنة من المضايقات تعرض فيها القطاع الخاص للعديد من العراقيل والصعوبات الادارية عند الائتمان في حين كان للقطاع العام الافضلية في التمويل البنكي وتماشيا مع سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي جاء قانون النقد والقرض 10-90 سنة 1990 والذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، حيث تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك، ما اعطى مجالا اوسعاً و دعماً اكبر لترقية القطاع الخاص، وفي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد الحرب الجزائر، اصبح للبنوك في هذه المرحلة دور كبير في دعم تمويل القطاع الخاص، وخلال مرحلة التسعينات عرف التمويل البنكي للقطاع الخاص تذبذبا حيث بلغت سنة 1992 نسبة 21.22 % لترتفع الى 39 % سنة 1993 لتتخف سنة 1997 الى 14.65 % وذلك في ظل تصنيف البنوك للقطاع الخاص كمصدر كبير للخطر اما الفترة 1998 – 2017 عرفت اهتمام جديد بالقطاع الخاص اذ قدرت نسبة القروض للقطاع الخاص بـ 51.44 % سنة 2017 (طروش، 2015، الصفحات 398-399)

الشكل 03: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من GDP في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



يمكن أن نلاحظ أن معدلات النمو في القطاع الصناعي عرفت أكبر النسب في بداية الثمانينات، نظر التبنّي الحكومة الجزائرية آنذاك لسياسة تصنيعية مركزة تهدف إلى خلق قاعدة صناعية صلبة، وأما النصف الثاني من الثمانينات، وحتى نهاية النصف الأول من التسعينيات، انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية تقشفية نتيجة انخفاض أسعار البترول، هذا ما أثر سلباً على معدلات نمو القطاع الصناعي، حيث بلغ معدل النمو السنوي -2.3 % وبالرغم من عودة الدعم الحكومي للقطاع الصناعي

منذ العام 2001 بسبب إرتفاع أسعار النفط، إلا أن نسبة معدلات النمو في القطاع الصناعي بقيت مستقرة في حدود 2 إلى 5 لسنة 2017 (قوري، 2018، صفحة 04).

7. دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على نمو القطاع الصناعي في الجزائر (1980-2017):

سنحاول بناء نموذج قياسي يوضح لنا أثر السياسة المالية على نمو القطاع الصناعي، وذلك بناء على ما قدمته النظرية الاقتصادية ولتعيين نموذج الدراسة لابد قبل ذلك من تحديد متغيرات النموذج وسبب اختيارها والشكل الرياضي لها.

المتغير التابع: القطاع الصناعي (القيمة المضافة بالأسعار الجارية للعملة المحلية). ونرمز له بـ: IS

المتغيرات المستقلة أو المفسرة: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في قطاع التصنيع نذكر منها:

✓ حجم الانفاق الحكومي الحقيقي الكلي ونرمز له بـ: RG

✓ الضرائب المباشرة الحقيقية ونرمز لها بالرمز RDIR

✓ الضرائب غير المباشرة الحقيقية ونرمز لها بـ: RTINDIR

✓ مستوى الدين العام ونرمز له بـ: DEPT

✓ رصيد ميزانية الحكومة (عجز/فائض) ونرمز له بـ: DEFT

✓ مؤشر الانفتاح التجاري ونرمز له بـ: OPEN

✓ القروض المقدمة للقطاع الخاص (% من GDP) ونرمز لها بـ: CREDIT.

قمنا باختيار هذه المتغيرات بالاعتماد على نظريات الدراسة والدراسات السابقة اذ اشتركت دراستنا مع الدراسات السابقة في متغيرين ألا وهما الانفاق الحكومي والإيرادات الضريبية وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أننا أضفنا أداتين للسياسة المالية ألا وهما رصيد ميزانية الحكومة ومستوى الدين العام، كما أضفنا متغيرين خارجيين يتمثلان في مؤشر الانفتاح التجاري والقروض المقدمة للقطاع الخاص باعتبارهما من المحددات الأساسية للقطاع الصناعي، فالإنفتاح التجاري يعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال المادي وبالتالي تحسين إنتاجية هذه العناصر، كما ان تقديم القروض للقطاع الخاص تحفزه على الإستثمار في القطاع الصناعي وتساهم في دفع عجلة التنمية

وبالتالي فإن دالة القطاع الصناعي في الجزائر هي:

$$IS = f(RG, RDIR, RTINDIR, OPEN, CREDIT, DEPT, DEFT)$$

وبعد وصف السياسة المالية بالجزائر، واستنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها في القسم النظري، يمكن تقديم نموذج للقطاع الصناعي في الجزائر على شكل نموذج انحدار خطي متعدد بعد إدخال log على المتغيرات

$$\log IS_t = a_0 + a_1 \log RG_t + a_2 \log RDIR_t + a_3 \log RTINDIR_t + a_4 \log OPEN_t + a_5 \log CREDIT_t + a_6 \log DEPT_t + a_7 \log DEFT_t + \varepsilon_t$$

1.7 نموذج ARDL:

إن من شروط استخدام نماذج التكامل المشترك المقترحة من طرف Engle and Granger هي أن تكون المتغيرات المستعملة في النموذج تتكامل من نفس الرتبة، هذا الشرط دفع بعض الباحثين إلى البحث عن نموذج بديل في حال كون المتغيرات تتكامل من رتب مختلفة، وهو الحال بالنسبة لنموذج ARDL المطور من طرف مجموعة من الباحثين: pesaran and shin(1999, 2001) (pesaran et all)، حيث يجمع هذا النموذج بين نموذج الانحدار الذاتي الخطي ونموذج فترات الإبطاء الموزعة، ويتميز هذا الاختبار بأنه يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (granger 1987)، كما أن ARDL يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل

النتائج ويمكن استعمال المتغيرات فيه بفترات ابطاء مختلفة عكس VAR الذي يشترط فترة ابطاء واحدة لكل المتغيرات، ويمكننا من خلاله فصل تأثيرات الأجل القصير على الأجل الطويل (زدون، 2015، الصفحات 133-147).

ومن المراحل المتبعة للوصول إلى أفضل معادلة نموذج إنحدار هي (قوري، 2018، صفحة 11):

✓ دراسة استقراريته السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج وتحديد رتبة تكامل كل متغير.

✓ يتم تقدير نموذج ARDL بعد اختيار فترات إبطاء مناسبة وذلك بالاعتماد على المعايير المعلوماتية.

" Akaike. AIC " و " SCSchwartz "

✓ يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أو علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عن طريق اختبار

الحدود (Bounds test) وذلك بالاعتماد على النموذج التالي:

$$\Delta IS_t = \alpha + \sum_{t=1}^p \gamma_{0i} \Delta \log IS_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{1i} \Delta \log RG_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{2i} \Delta \log RTDIR_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{3i} \Delta \log RTINDIR_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{4i} \Delta \log open_{t-i} \\ + \sum_{t=0}^p \gamma_{5i} \Delta \log credit_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{6i} \Delta \log DEPT_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{7i} \Delta yDEFT_{t-i} + \gamma_8 \log RG_{t-1} + \gamma_9 \log RTDIR_{t-1} \\ + \gamma_{10} \log RTINDIR_{t-1} + \gamma_{11} \log OPEN_{t-1} + \gamma_{12} \log CREDIT_{t-1} + \gamma_{13} \log DEPT_{t-1} + \gamma_{14} DEFT_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع $\gamma_j (8, \dots, 14)$: تمثل معاملات الطويل، ε : يمثل حد الخطأ العشوائي الذي يحقق الفرضيات العشوائية

يتم التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك باختبار الفرضية:

$$H_0: \gamma_8 = \gamma_9 = \dots = \gamma_{14} = 0$$

اختبار هذه الفرضية يتم بمقارنة احصائية فيشر المحسوبة مع تلك المجدولة من طرف PESARAN ET ALL (2001) والتي

تتضمن قيمتين واحدة عليا والأخرى صغرى عند مستوى معنوية α ففي حالة ما اذا كانت الاحصائية المحسوبة اكبر من القيمة العليا نرفض فرضية العدم وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اما اذا كانت الاحصائية المحسوبة اصغر من القيمة الصغرى نقبل فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك. في حالة وجود تكامل مشترك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والمعرف كما يلي:

$$\Delta IS_t = \alpha + \sum_{t=1}^p \gamma_{0i} \Delta \log IS_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{1i} \Delta \log RG_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{2i} \Delta \log RTDIR_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{3i} \Delta \log RTINDIR_{t-i} \\ + \sum_{t=0}^p \gamma_{4i} \Delta \log OPEN_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{5i} \Delta \log credit_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{6i} \Delta \log DEPT_{t-i} + \sum_{t=0}^p \gamma_{7i} \Delta DEFT_{t-i} \\ + \Psi ECT_{t-1} \varepsilon_t$$

2.7. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI) وأيضا بعض الهيئات الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1980-2017)، إذ سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على طبيعة تأثير السياسة المالية على القطاع الصناعي الجزائري.

1.2.7. اختبار استقراريته السلاسل الزمنية :

تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريته السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وخصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة الا أننا سنستخدم اختبار Augmented Dickey – Fuller والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار :

جدول 1: اختبار ADF Augmented Dickey-Fuller test statistic

Variable	اختبار ADF	Prob	اتخاذ القرار	درجة التكامل	Variable	اختبار ADF	Prob	اتخاذ القرار	درجة التكامل
IS	02/Level/النموذج	0.2823	نقل H_0	I(1)	credit	03/Level/النموذج	0.1571	نقل H_0	I(1)
	03/D(-1)/النموذج	0.0000	نقل H_1			03/D(-1)/النموذج	0.0001	نقل H_1	
RG	03/Level/النموذج	0.8942	نقل H_0	I(1)	OPEN	02/Level/النموذج	0.1133	نقل H_0	I(1)
	03/D(-1)/النموذج	0.0055	نقل H_1			03/D(-1)/النموذج	0.0000	نقل H_1	
RTDIR	03/Level/النموذج	0.7503	نقل H_0	I(1)	DEPT	03/Level/النموذج	0.3120	نقل H_0	I(1)
	02/D(-1)/النموذج	0.0086	نقل H_1			03/D(-1)/النموذج	0.0000	نقل H_1	
RTINDI R	02/Level/النموذج	0.9889	نقل H_0	I(1)	DEFT	03/Level/النموذج	0.0609	نقل H_0	I(1)
	02/D(-1)/النموذج	0.0001	نقل H_1			03/D(-1)/النموذج	0.0000	نقل H_1	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

حيث: النموذج 01: يحتوي على ثابت فقط .

النموذج 02: يحتوي على ثابت واتجاه عام.

النموذج 03: بدون ثابت واتجاه عام.

من خلال الجدول 01 يتبين أنه لا يمكن رفض فرضية وجود الجذر الوحدوي في المستوى بالنسبة لجميع المتغيرات، حيث نلاحظ أن $prob >$ من مستوى المعنوية 1%، 5%، 10% وهو ما يعني أن هذه المتغيرات غير مستقرة في المستوى باستثناء المتغير DEFT اذ نجد فيهما $prob <$ من مستوى المعنوية 10% فقط وبالتالي هناك عدم وضوح، ولهذا نقوم بتطبيق الفرق من الدرجة الاولى اين نلاحظ كل المتغيرات مستقرة عنده في جميع المستويات.

2.2.7. تحديد فترة الابطاء:

لتقدير نموذج القطاع الصناعي في الجزائر سنستخدم بنموذج ARDL ذو رتبة تأخير (p=3) هذه الرتبة تم اختيارها بالنظر الى طبيعة المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات أهمها (AIC Akaike) و (SC Schwarz)، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول 2 : تحديد فترة الابطاء (lag)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1612.417	NA	1.51e+27	85.28509	85.62985	85.40775
1	-1353.935	394.5240*	5.83e+22	75.04924	78.15203	76.15319*
2	-1302.059	57.33770	1.77e+23	75.68729	81.54813	77.77253
3	-1207.932	64.40222	1.71e+23*	74.10169*	82.72057*	77.16822

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرنامج EViews 10

3.2.7. اختبار حدود التكامل المشترك:

لأجل التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك نقوم بحساب احصائية (F) من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنه طويلة الأجل) أي:

$$H_0: \gamma_8 = \gamma_9 = \dots = \gamma_{14} = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل طويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \gamma_8 \neq \gamma_9 \neq \dots \neq \gamma_{14} \neq 0$$

جدول 3: اختبار Bounds

Test statique	value	Signif	I(0)	I(1)
F-statique	8.426220	10%	1.92	2.89
K		5%	2.17	3.21
		01%	2.73	3.9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من اختبار Bounds يظهر أنه لا يمكن رفض فرضية وجود علاقة تكامل مشترك عند مستويات معنوية 1، 5 و 10 % حيث أن الإحصائية المحسوبة 8.4262 أعلى من المجدولة عند كل الحدود، أي وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

4.2.7. التوازن في المدى الطويل:

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL باستخدام برنامج مخصص لمثل هذه النماذج وهو برنامج EVIEWS10، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول 4: تقدير المعلمات في المدى الطويل

Variable	coefficient	prob	Variable	Coefficient	Prob
RG	0.106644	(0.6717)	CREDIT	0.123733	(0.0461)**
RTDIR	-0.579739	(0.0108)**	DEPT	-0.382341	(0.0343)**
RTINDIR	0.266742	0.2321	DEFT	-13164.20	(0.0957)*
OPE N	-2.547775	(0.0011)***	C	14.98855	(0.0010)***
R-squared	0.99		F-STATIQUE	123.35	(0.0000)***

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على EVIEWS10

حيث أن: () : احتمال الخطأ / *: عند مستوى معنوية 1%، **: عند مستوى معنوية 5%، ***: عند مستوى معنوية 10%
 $\log Ist = 14.98855 + 0.106644 \log RG_t - 0.579739 \log RTDIR_t + 0.266742 \log RTINDIR_t - 2.547775 \log OPENT_t + 0.123733 \log CREDIT_t - 0.382341 \log DEPT_t - 13164.20 DEFT_t + \epsilon_t$

5.2.7. نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL):

فيما يخص حد تصحيح الخطأ (ECM-1) فقد ظهرت بإشارة سالبة وعند مستوى معنوية 1% مما يؤكد على وجود علاقة توازن طويلة المدى، والجدول (5) يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ ECM.

جدول 5: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	coefficient	Prob	Variable	Coefficient	Prob
RG	0.482823	(0.0000)***	CREDIT	0.082991	(0.0039)***
RTDIR	-0.065443	(0.0434)**	DEPT	-0.090834	(0.0243)**
RTINDIR	-0.073934	(0.0549)*	DEFT	8361.007	(0.0002)***
OPE N	-0.722931	(0.0000)***	(1-)ECM	-0.72	(0.0000)***
R-squared	0.94		D.W	2.09	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على EVIEWS10

6.2.7. اختبار نتائج التقدير وتحليلها:

من خلال الجدول (5) الموضح لنموذج تصحيح الخطأ فنلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ تساوي 0.72- ونلاحظ معنويتها عند مستوى معنوية 1 % وبالإشارة السالبة وهذا مايزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقاس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

بالنسبة لقيمة معامل التحديد $R^2=0.99$ مما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر لنا حوالي 99 % من التغيرات في المتغير التابع .

بالنسبة لاختبار Fisher نلاحظ أن "Prop(F-statistic)=0.000" وذلك يعني أن احتمال عدم قدرة النموذج على تفسير انتاجية القطاع الصناعي في الجزائر هو 0 أي أن هناك على الأقل متغير واحد لا يساوي 0، وبالتالي فإننا لنموذج ككل له معنوية وعليه فإن النموذج المقدر قادر على تفسير المتغير التابع خلال الفترة محل الدراسة.

أما فيما يخص معنوية المتغيرات المفسرة فنجد:

الحد الثابت ذو دلالة معنوية بدليل أن احتمال الخطأ عنده أصغر من مستوى معنوية 10% و 5% و 1%، بالنسبة لمتغير RG فنجد بان هذا الأخير له علاقة طردية مع انتاجية القطاع الصناعي في المدى القصير وذو دلالة معنوية احصائية وهو مايتفق مع النظرية الإدارية للشركة ل 1967 Bumole والتي تعتقد أنه لكي ينمو أي اقتصاد بشكل أسرع من خلال التصنيع، يحتاج البلد إلى زيادة الإنفاق العام من أجل تسهيل العمليات التنموية للاقتصاد وتوجه 1981 barro التي تنص فكرته على ان " الزيادة في الانفاق العام يجب ان يتكون له آثار منتجة من خلال زيادة الدخل على عكس المدى الطويل نجد ليس له قدرة تفسيرية وهو مايتفق مع نظرية التكافؤ الريكاردي الذي يعتبر ان السياسة المالية غير مهمة لأن العوامل الاقتصادية ستخفض استهلاكها الحالي بعد زيادة الانفاق الحكومي، ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بأن سياسة الانفاق العام لم يكن لها أثر كبير على بلوغ الهدف المسطر وذلك من خلال عدم حدوث آثار ايجابية مستمرة من المدى القصير إلى الطويل بل هناك تذبذب كبير في ظل الاصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ ضخمة قدرت بغلاف إجمالي قدره 443 مليار دولار الا ان نتائجها على القطاع الصناعي لم تصل إلى الطموح المنتظر .

وبالنسبة لمتغير RTDIR فنجد بان هذا الأخير له علاقة عكسية مع انتاجية القطاع الصناعي في المدى القصير والطويل معا وذو دلالة معنوية احصائية، ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا، بأن دفع الضريبة على الأرباح يخفف الضغط المالي على الشركات لكنه يحرمها من فرصة استغلال تلك الموارد المالية في نشاطات أخرى، أيضا الضرائب على الدخل تؤدي الى اضعاف حوافز العمل لدى الافراد وبالتالي تؤثر سلبا على الانتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل وفي حجم الاستثمار إذ يعتمد هذا الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة الى نقص الدخل أدى ذلك إلى نقص المدخرات، وهذا مايتفق مع نظرية المنفقين- المدخرين لـ 2000 Mankiw ؛ ودراسة (bakare-aremu, 2015) الذي يرى ان النظام الضريبي معادٍ للإنتاج ويمكن أن يؤدي إلى التهديد الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير RTINDIR له أثر سلبي ومعنوي في المدى القصير وهو مايتوافق مع دراسة (Koch et al, 2005)، ويمكن تفسير ذلك انه كلما زادت نسبة الضرائب غير المباشرة كلما أدى ذلك الى انكماش الاقتصاد ويضعف القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي يتأثر الانتاج، أما في الاجل الطويل فليس لها قدرة تفسيرية في النموذج وهذا مايتفق مع كل من (tesar razim, 1994, pp. 323-297)، اذ وجد الباحثون أن الضرائب غير المباشرة لها اثر سلبي ومعنوي على الاستثمار ولكن هذا الاثر غير كافي للحصول على آثار ذات معنوية احصائية على النمو طويل الاجل.

بالنسبة للمتغير OPEN ذو دلالة احصائية معنوية عند 1 % أي ذو قدرة تفسيرية في النموذج وله علاقة عكسية مع الانتاج الصناعي في الجزائر في المدى الطويل والقصير ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بالآثر المزاحم الذي يمكن أن تمارسه

الواردات الصناعية على الانتاج الصناعي المحلي ذو التكلفة العالية والنوعية المتدنية وهو ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان الانفتاح التجاري يؤدي الى الحصول على التكنولوجيا الملائمة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ويوفر اسواق لمنتجات هذا القطاع وموارد من عنصر عمل ورأس مال ومواد خام

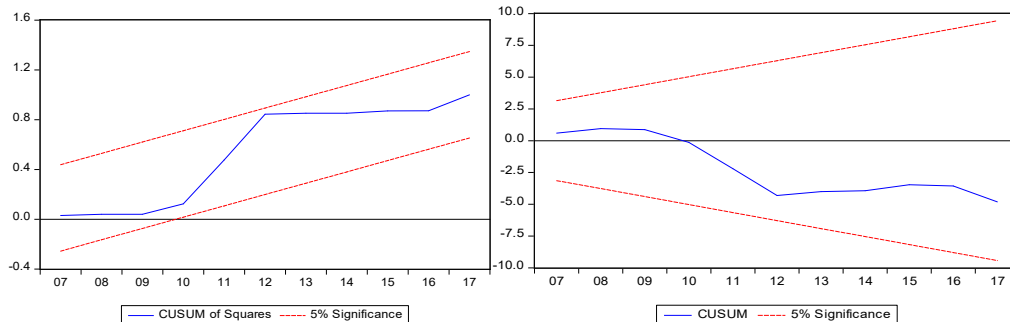
بالنسبة للمتغير CREDIT له تأثير معنوي ايجابي ذلك لأن السياسة المعبر عنها بالقروض المقدمة للقطاع الخاص كان لها تأثير ايجاب يعلى القطاعا لصناعي من خلال قناة الاستثمار الخاص، أما من الناحية الاحصائية فن لاحظ أن PROB أصغر من مستوى المعنوية أي أن المتغير هو معلمة معنوية احصائية أي لا تساوي الصفر وبالتالي له قدرة تفسيرية في النموذج.

بالنسبة للمتغيرين DEPT و DEFT فنجد ان لهم علاقة عكسية مع الانتاج الصناعي في المدى الطويل ونفسر ذلك أن السياسة المالية تابعة في الجزائر للدورة الاقتصادية على عكس النظرية الاقتصادية عند كينز، فان ارتفاع الدين والعجز دليل على اتباع سياسة مالية انكماشية تقشفية مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يتم تمويل العجز من خلال مزاحمة القطاع الخاص مما يؤدي الى خفض مستوى النمو الاقتصادي والتنمية وهذا ما يتفق مع النظرية الكلاسيكية أيضا ارتفاع مستوى الديون يعني مستوى أعلى من الضرائب لدفع الفائدة على الديون، وبالتالي تخفيض الدخل وهذا ما يتفق مع نظرية 2000 mankiw، أما من الناحية الاحصائية فإن المتغيرين ذو دلالة معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغيرين لهما قدرة تفسيرية في النموذج في المدى الطويل والقصير.

7.2.7. اختبار استقراريه النموذج: (stability test)

لكين تأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF SQUARES التي اقترحها كل من DUBLIN, BROWN و (1975) EVANS ويعد هذان الاختبارات من اهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكل في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأمد مع المعلومات قصيرة الامد، اذ يتحقق الاستقرار الهيكل للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%

الشكل رقم 4: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على EViews10

من خلال الشكل البياني (4) نلاحظ اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهذا دليل على أن هنا كاستقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

8. خلاصة:

شكلت العلاقة بين السياسة المالية والقطاع الصناعي قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين، فالسياسة المالية السليمة تلعب دور كبير على الإنتاج والقدرة على استغلال قطاع الصناعة وذلك من أجل بلوغ الهدف المنشود ألا وهو تحقيق التنمية الصناعية، قامت هذه الدراسة باختبار أثر السياسة المالية على الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 من خلال اجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، إلا أن أثر المتغيرات محل الدراسة لم يكن لها الأثر الايجابي المنتظر على القطاع الصناعي للرقبيه حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الاصلاحات والبرامج التنموية وهذا دليل على أن هناك خلل في السياسة المالية في الجزائر، على ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نعتقد أن التحدي الرئيسي للدولة هو تحقيق نمو مستدام ومتنوع بقوة الاستثمار المنتج ولذلك يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات حيث ينبغي على السلطات العامة ان تعمل على تحقيق ما يلي:

- ✓ العمل على التحكم في سياسة الانفاق الحكومي بما يكفل تحقيق الاهداف المرجوة منها من خلال توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض؛
- ✓ الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي التي يتم التركيز فيها على زيادة الانفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية والتي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص وزيادة الطاقة الانتاجية؛
- ✓ ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومزاحمة استثمارات القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية؛
- ✓ تقديم التحفيزات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتخفيف العبء الجبائي مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات ضريبية تساعد على النمو والبقاء؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الامكان وعدم اهمال أي جزء منها؛
- ✓ ينبغي للحكومة أن تقلل من قاعدة إيراداتها عن طريق تنويع مصادر إيراداتها، وهذا سيوفر إيرادات كافية لتشغيل الأنشطة الحكومية وتعزيز أداء التصنيع على المدى الطويل؛
- ✓ العمل على تطوير وسائل الانتاج وأساليبه لرفع مستوى الكفاءة الانتاجية التي تؤدي بدورها الى زيادة التنافسية مع المنتجات الاجنبية ذات الجودة الكبيرة؛
- ✓ اعادة النظر في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد بالاعتماد على استراتيجية واضحة المعالم تنطلق من معطيات واضحة وشفافة وتكون قابلة للقياس والتقييم في أي مرحلة من مراحل انجازها.

9. قائمة المراجع:

1. راتول محمد، روشو عبد القادر (2017)، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري الفترة 2001-2016، ص 170
2. زدون جمال، (2015)، محددات الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، ص 147-133
3. قوري يحي عبد الله، (2018)، محددات نمو القطاع الصناعة في الجزائر، مؤتمر دولي، جامعة البليدة، ص 4
4. ناصر مراد، (2009)، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25- العدد الثاني، دمشق، ص 110
5. سليم بوهيدل (2016)، اشكالية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، شعبة التنمية، ص 97-107
6. مخضار سليم (2017)، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، ص 132-133
7. سلامة وفاء، ولهة وردة (2018)، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، ص 146
8. عدنان احمد يوسف (2016)، صحيفة الرأي، الدين العام الجزائري الأقل في العالم، على الموقع <http://alrai.com/article/1021193>
9. عبدوس عبدالعزيز (2016)، سياسة الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر : دور الصادرات النفطية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، صفحة 203
10. زينب طورش، ناجيين حسين (2015)، تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013، مجلة العلوم الانسانية، عدد 43، ص 398-399
11. زينب طورش، محمد أكرم حبار، (2017)، مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال الى اقتصاد السوق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 07، ص 705
12. التقرير السنوي للبنك الجزائري "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018
13. الديوان الوطني للإحصائيات من الرابط التالي: <http://www.ons.dz> / تم الاطلاع عليه في : 2018/12/15
14. مجموعة البنك الدولي من الرابط لتالي: <https://data.albankaldawli.org> / تم الاطلاع عليه في : 2018/12/15
15. نشرة احصائية بعنوان المالية العامة من سنة 1962-2011 صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات تم الاطلاع عليه في : 2018/12/15
16. وزارة المالية من الموقع: <http://www.mf.gov.dz> / تم الاطلاع عليه في : 2018/12/15
17. Bakare-Aremu, T. A. Osobas.(2015), Effect of Fiscal and Monetary Policies on Industrial Sector Performance- Evidence from Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development
18. EmadAttia Mohamed Omran, (2017) THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON OUTPUT: A CASE STUDY OF EGYPT; Master's Thesis. page 8
19. Eze, Onyekachi Richard and Dr. Ogiji, Festus O, (2013) IMPACT OF FISCAL POLICY ON THE MANUFACTURING SECTOR OUTPUT IN NIGERIA: AN ERROR CORRECTION ANALYSIS, International Journal of Business and Management Review (IJBMR) . page 40
20. Oxford business group (2017), rapport algeria, p88-98
21. Hammed A. Adefeso, (2018). Government Tax Policy and Performance of Listed Manufacturing Firms in Nigeria: Evidence from Dynamic Panel Data Model, Zagreb International Review of Economics & Business ,
22. Law Chee Hong, (2016) Sectoral Impact of Fiscal Policy in Malaysia; JurnalEkonomi Malaysia 50(1) ;page 82
23. Macdonald, D. (2011). Corporate Income Taxes, Profit and Employment Performance of Canada's Largest Companies. Behind the Numbers: Economic Facts, Figures and Analysis, Canadian Centre for Policy Alternatives, April

24. Marina Tkalec, Maruška Vizek, (2009) The Impact of Macroeconomic Policies on Manufacturing Production in Croatia, *Privrednakretanja i ekonomskapolitika* page 121
 25. Oka felix Arikpo, Anthony Ogar ; Cornelius Ojong ; , (2017) The Impact of Fiscal Policy on the Performance of the Manufacturing Sector in Nigeria; *Euro-Asian Journal of Economics and Finance*, page 13
 27. Rina, O., Tony, I., and Lukytawati, A. (2010). The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Industry and Indonesian Economy: A Computable General Equilibrium Analysis. *International Journal of Economics and Management*, 3(6): 34-52.
 28. Strulik, H. (2003). Capital Tax Reform, Corporate Finance and Economic Growth and Welfare <http://econpapers.rcpec.org/article/cecdyncon/htm6l5>. Accessed February 06th 2013.
 29. Tawose Joseph, (2012). Effects of Public Expenditure on Industrial Sector Productivity in Nigeria, *Canadian Social Science*, p207
 30. TESAR, RAZIM, MENDOZA. (1994). Effective tax rates in macroeconomics Cross-country estimates of tax rates on factor incomes and consumption. *Journal of Monetary Economics*, p297-323.
-